

دراسة مقدمة من مكتب المحامي / عمر حمد العيسى
حول الرجوع في الهبة في ضوء القانون وحكم محكمة التمييز

تمهيد: تعرف الهبة بانها تبرع او تفضل على الغير بغير عوض وفكرة الهبة جائزة شرعاً في الشريعة الإسلامية الغراء والقانون وقد تكون في العقار او في المنقول حيث يجوز للواهب ان يهب الموهوب له مالا وتسجيله في التسجيل العقاري لإسباغ صفة الرسمية على التصرف كما اجازت الشريعة الإسلامية والقانون للواهب الرجوع في الهبة حيث ان الأصل عدم جواز الرجوع في الهبة في غير هبة الوالدين لولدهما ومن احد الأسباب الهامة للرجوع في الهبة ان يصدر من الموهوب له جحود او نكران للجميل تجاه الواهب وهي صدور تصرفات لا أخلاقية او لا إنسانية من الموهوب له تعطي للواهب أحقية الرجوع في الهبة وذلك باللجوء الى القضاء لاثبات الرجوع في الهبة وهي في ذلك تخضع للسلطة التقديرية للمحكمة وتأكيداً لذلك استصدرنا حكم من محكمة التمييز اكدت هذا الأمر من خلال اثباتنا لفكرة الجحود والنكران للجميل وإقامة الدليل عليها، وقد تناول المشرع الكويتي في المرسوم بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار القانون المدني احكام الهبة في الفصل الثالث من الباب الأول من الكتاب الثاني العقود المسماة، وقبل ان نخوض في بيان احكام وشروط الرجوع في الهبة يتعين علينا اولاً تعريف الهبة وأركان انعقادها وذلك على التفصيل التالي:

أولاً: تعريف الهبة:

عرف المشرع الهبة في المادة ٥٢٤ بأنها عقد على تمليك مال في الحال بغير عوض وهو ما أوضحتها المذكرة الايضاحية بأن الهبة عقد مالي كسائر العقود المالية ترد على تمليك مال في الحال بغير عوض بما يميزها عن سائر العقود الأخرى من عقود المعاوضة أو التبرعات.

ثانياً: اركان الهبة:

يتعين لانعقاد الهبة ان تتوافر عدة اركان ميز من خلالها المشرع بين هبة المنقول وهبة العقار.

الركن الأول: التوثيق او القبض:

- فهبة العقار: يشترط لانعقادها ان توثق في محرر رسمي واجاز المشرع هبة المال المشاع ولو كان المال المشاع قابلا للقسمة

- اما هبة المنقول: فتتعدد في حالتين: الأولى: أن تقترن بالقبض والثانية أن توثق في محرر رسمي.
الركن الثاني: ان يكون المال موجود وحال (غير مستقبلي).

الركن الثالث: الا ترد الهبة على مال الغير.

ورتب المشرع على مخالفة تلك الشروط او الأركان جزاء بطلان الهبة.

الركن الرابع: الا تكون الهبة في مرض الموت (اذ تخرج في هذه الحالة من عقد الهبة الى أحكام الوصية)

ثالثاً: احكام الرجوع في الهبة:

نظم المشرع احكام وشروط الرجوع في الهبة في المواد ٥٣٧ الى ٥٤١ حيث ان الأصل في القانون هو عدم جواز الرجوع في الهبة الا الابوين فيما وهباه لولدهما وعلى الرغم من ذلك اجاز المشرع الرجوع في الهبة استثناء من هذا الاصل العام بقيدتين أوردتهما بالمادة ٥٣٧-٢ والمادة ٥٣٨ منه:

القيد الأول: ان يستند الواهب في الرجوع الى عذر مقبول ، ويعتبر على وجه الخصوص عذرا مقبولاً:

أ- أن يخل الموهوب له بما يجب عليه نحو الواهب، اخلالا يعتبر جحودا كبيرا من جانبه.

ب- أن يصبح الواهب عاجزا عن أن يوفر لنفسه أسباب المعيشة بما يتفق مع مكانته الاجتماعية، أو أن يصبح غير قادر على الوفاء بما يفرضه عليه القانون من النفقة على الغير.

ج- أن يرزق الواهب بعد الهبة ولدا يظل حيا الى وقت الرجوع.

وهذه الاعذار ليست مذكورة على سبيل الحصر وذلك لا يمنع من أن تقوم اعذار أخرى تجعل الرجوع مبررا.

القيد الثاني - أن يصدر إذن من القضاء بالرجوع، حتى يكون القضاء رقيباً على الواهب في ذلك ، يجيبه الى طلب الرجوع اذا رأى أن العذر في الرجوع عذر مقبول ويرفض طلبه اذا لم ير قبول العذر أو اذا تبين وجود مانع من موانع الرجوع.

وتطبيقاً لذلك صدر حكم محكمة التمييز بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ في الطعن المقام منا الذي استقرت فيه محكمة التمييز على احقية الواهب في الرجوع في الهبة بعدما تيقنت المحكمة من إخلال الموهوب له في أعماله وتصرفاته تجاه الواهب بما يجب عليه نحو الواهب من الاعتراف بالجميل وينطوي على جحود كبير من جانبه مؤيدة في ذلك لأسباب الطعن المقام من مكتبنا حيث أوردت محكمة التمييز في حكمها أن:

" أقيم الطعن على سببين تتعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق، وفي بيانها تقول إن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى رغم توافر الأدلة على جحود المطعون ضدها الأولى ونكرانها لجميل الطاعنة من هبة نسبة من العقار إليها، وتعاضدت الأدلة ما بين شهادة الشهود، وقيامها بحلف اليمين المتممة التي وجهتها إليها محكمة أول درجة بالصيغة الواردة في حكم توجيه اليمين، فالبين أن هناك قيدين على رجوع الواهب **أولهما** بأن يكون لديه عذر مقبول ومنها أن يخل الموهوب له بما يجب عليه نحو الواهب إخلالاً بما يعتبر جحوداً كبيراً من جانبه **والقيد الثاني** هو أن يصدر إذن من القضاء بالرجوع حتى يكون القضاء رقيباً على الواهب في ذلك ولما كان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى اذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وسائر المطعون ضدها الأولى في دفاعها بالمخالفة لما هو ثابت بالأوراق ...، فإنه يكون معيباً بما يستوجب تمييزه.

النعي في محله ذلك بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لما كان النص في المادة ٥٣٧ من القانون المدني على أنه " لا يجوز للواهب الرجوع في هبته إلا الأبوين فيما وهباه لولدهما ومع ذلك يجوز في غير هذه الحالة الرجوع في الهبة بترخيص من القضاء إذا استند الواهب في ذلك إلى عذر مقبول، كما بينت المادة ٥٣٨ من ذات القانون الحالات التي تعتبر على وجه الخصوص أذراً مقبولة للرجوع في الهبة باعتبارها الأعدار الغالبة ومنها حالة ما

إذا أخل الموهوب له بما يجب عليه نحو الواهب إخلالاً يعتبر جحوداً كبيراً من جانبه، وحالة ما إذا كان الواهب عاجزاً على أن يوفر لنفسه أسباب المعيشة بما يتفق مع مكانته الاجتماعية أو أن يصبح غير قادر على الوفاء بما يفرضه عليه القانون من نفقة على الغير، بما مفاد ذلك أن المشرع وإن جعل الأصل عدم جواز الرجوع في الهبة في غير هبة الوالدين لولدهما إلا أنه أثر أن يجيز الرجوع فيها استثناء من هذا الأصل بقيدتين هما أن يستند الواهب في الرجوع إلى عذر مقبول وإن يصدر إذن من القضاء بالرجوع وذلك بشرط عدم توافر مانع من موانع الرجوع التي أوردتها المادة ٥٣٩ من القانون المدني على سبيل الحصر ومنها ما ورد بالفقرة "ب" التي تنص على أن يتمتع الرجوع إذا كانت الهبة من أحد الزوجين للآخر ما دامت الزوجية قائمة، وكان تقدير ما يعد إخلالاً من الموهوب له في أعماله وتصرفاته بما يجب عليه نحو الواهب من الاعتراف بالجميل وينطوي على جحود كبير من جانبه وتقدير عجز الواهب على أن يوفر لنفسه أسباب المعيشة اللائقة به أو عجزه عن الوفاء بما يفرضه على القانون من نفقة على الغير من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع حسبما تستبينه من ظروف الدعوى وملابساتها دون معقب عليها في تقديرها متى أقامت قضائها على أسباب سائغة لها معيها الصحيح في الأوراق، وأن " المشرع إذ أجاز للواهب بنص الفقرة الثانية من المادة ٥٣٧ سالفه الذكر الرجوع في الهبة بترخيص من القضاء إذا استند في ذلك الى عذر مقبول أورد في المادة ٥٣٨ من ذات القانون - على سبيل المثال لا الحصر - ما يعتبر على وجه الخصوص عذراً مقبولاً للرجوع في الهبة ومنها حالة ما إذا أخل الموهوب له بما يجب عليه نحو الواهب إخلالاً يعتبر جحوداً كبيراً من جانبه "... لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة بالرجوع في الهبة الصادرة منها للمطعون ضدها الأولى ... في حين أن الثابت من الأوراق وبلا خلاف أن المطعون ضدها الأولى قد أخلت بما يجب عليها نحو الطاعنة إخلالاً يعتبر جحوداً كبيراً من جانبها وهي جدة أبنائها ... بعد أن وهبتها حصتها من العقار وقد ثبت ذلك بأقوال شهود الطاعنة أمام محكمة أول درجة وما أكد ذلك حلف الطاعنة اليمين المتممة على صحة الواقعة فضلاً عن تقديم المطعون ضدها الأولى شكوى

جزائية ضد الطاعنة وابنها الأمر الذي تستخلص معه المحكمة من مجموع تلك الأدلة أن المطعون ضدها الأولى قد أخلت بما يجب عليها نحو الطاعنة (الواهبية) باعترافها بالجميل اخلاصاً ينطوي على جحود كبير من جانبها ومما يعد عذراً مقبولاً لرجوع الطاعنة في الهبة موضوع .. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى خلاف ذلك بما يعيبه ويستوجب تمييزه .

(الطعن بالتمييز رقم ٢٠٢٣/٣٤٣٤ مدني/١ الصادر بجلسة ٢٠٢٤/١٢/٣٠)

رابعاً: موانع الرجوع في الهبة:

يتمتع الرجوع في الهبة اذا وجد مانع من الموانع الاتية:

- أ- اذا كانت الهبة من الام وكان ولدها يتيماً، سواء حصل اليتيم قبل الهبة أم حصل بعدها. لان الهبة لليتيم في معنى الصدقة ، والصدقة لا يجوز الرجوع فيها. فيشترط لرجوع الام في هبتها أن يكون ولدها كبيراً، أو صغيراً له أب مسئول عن نفقته.
- ب- اذا كانت الهبة من أحد الزوجين للأخر مادامت الزوجية قائمة.
- ج- اذا مات الواهب أو الموهوب له. لأنه اذا مات الواهب فان حق الرجوع لا ينتقل الى ورثته ، واذا مات الموهوب له تعلق حق ورثته بالمال الذي وهب له.
- د- اذا تصرف الموهوب له في الموهوب تصرفاً يخرج عن ملكه، كما اذا باعه أو وهبه لغيره. فاذا اقتصر التصرف على بعض الموهوب جاز للواهب أن يرجع في الباقي.
- هـ- اذا حصل تغير في ذات الموهوب أو حصلت فيه زيادة متصلة موجبة لزيادة قيمته. أما تغير قيمة الموهوب مع بقاء الذات على حالها فلا يمنع من الرجوع. لان زيادة القيمة بالغلاء أو نقصها بالرخص أمر عارض لا يعتد به. ومن باب أولى فان هلاك الموهوب في يد الموهوب له ، يمنع من الرجوع لفواته.

و- اذا تعامل الغير مع الموهوب له مع اعتبار قيام الهبة كالباع له بثمن مؤجل أو اقراضه أو تزويجه نظرا لما حصل له من الميسرة بما وهب له. لأنه يترتب على الرجوع في الهبة ضياع حقوق الغير وتوريط الموهوب له. أما حصول التعامل مع الموهوب له الذي لا يكون مع اعتبار قيام الهبة، فلا يمنع من الرجوع، لأنه لا دخل للهبة في حصوله ، فلا يترتب على الرجوع ضياع حق للغير ولا توريط للموهوب له.

ز- اذا مرض الواهب أو الموهوب له مرضا مخوفا - أي مرضا يخشى معه الموت - أما المرض العادي فلا يعتد به. ويمتنع الرجوع في هذه الحالة لأنه اذا مرض الواهب مرضا مخوفا ، كان استرجاعه الموهوب لمصلحة غيره لرجحان موته من مرضه ، ومصلحة ذلك الغير ليست بأولى من مصلحة الموهوب له ، واذا مرض الموهوب له مرضا مخوفا ، تعلق حق وراثته بالمال الذي وهب له. فيمتنع الرجوع لتعلق حق الغير به. فاذا زال المرض عاد حق الرجوع لزوال المانع.

ح- اذا اقترنت الهبة بتكليف.

ط- اذا كانت الهبة لغرض خيري، كإنشاء مسجد.

ويجب الايضاح ان هذه الموانع تسرى على رجوع الابوين الذي لا يرد عليه قيد، كما تسرى على الرجوع المقيد بالعذر وباستئذان القضاء.

خامساً: الآثار المترتبة على الرجوع في الهبة:

يترتب على الرجوع في الهبة إعادة الموهوب إلى ملك الواهب من حين تمامه، وذلك مع مراعاة إجراءات وقواعد التسجيل والتوثيق.

المحامي
عمر حمد العيسى